المحادثات بقولها: «ان شامير وصل إلى واشنطن حاملاً سلاحاً سياسياً لا يستهان به. فمؤتمر فاس أعلن فشله، وتبين أن الدول العربية غير مستعدة حتى لقبول مشروع لتدمير اسرائيل. كذلك فإن اسرائيل تضع يدها على الزناد في لبنان، وما زالت تحتفظ ببقية سيناء، وتعدّ نفسها المفتاح لما سيحدث، أو لا يحدث، في المنطقة خلال الأشهر المقبلة» (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

ويبدو أن اسرائيل كسبت المواجهة مع الولايات المتحدة في مسألة المشاركة الاوروبية في قوة سيناء؛ حيث وافق بيغن على اقتراح تقدم به هيغ، ونقله شامير إلى حكومته، يذلل الصعاب المتعلقة بالمشاركة الاوروبية. وتمثل هذا الاقتراح في إصدار بيان مشترك أميركي ــ اسرائيلي يحدد المبادىء العامة لمشاركة هذه الدول، وبموجبها «تشكل قوة الرقابة في سيناء بموجب اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام الاسرائيلية ــ المصرية، وتنحصر مهمتها في الحفاظ على السلام، بما في ذلك تأمين حرية الملاحة في المضائق المحيطة بشبه الجزيرة. وكل بيان آخر بهذا الصدد، لا يتضمن أية أهمية سياسية بالنسبة لمركز قوة الرقابة أو لمصدر الصلاحيات التي ستوجه نشاطها» (**دافار**، ١٩٨١/١١/٣٠). وأفادت المصادر الاسرائيلية أن بيغن وافق على هذا الاقتراح بعد سماعه تقريراً من شامير، الذي عاد إلى اسرائيل بانطباع يقول انه من الأفضل عدم خوض مواجهة مع الولايات المتحدة حول هذه المسألة؛ حيث أفهمه هيغ أن المشاركة الاوروبية التي بذل جهوداً كبيرة لتأمينها، هي ضرورية وهامة في نظر الولايات المتحدة، ومفيدة أيضاً لاسرائيل؛ إذ انها تمنح شرعية اوروبية لمعاهدة السلام مع مصر (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/٣٠). وبناءً عليه، تمت المصادقة على البيان المشترك الأميركي ــ الاسرائيلي حول هذه المسألة، وقد جاء فيه أن المساهمة الاوروبية في قوة حفظ السلام في سيناء هي على أساس معاهدة السلام واتفاقات كامب ديفيد، وان فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا التي أبدت رغبتها في المشاركة في هذه القوة، قد أبلغت الحكومة الاميركية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، أنها لم تربط مساهمتها بأي شرط سياسي يتعلق بإعلان البندقية (**النهار**، ١٩٨١/١١/٤).

التوقيع على مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل

وقع وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، على «مذكرة التفاهم الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل، في حفلٍ متواضع أبعد عنه الصحافيون والمصورون «كي لا يفسر الأمر وكأنه موجه ضد العرب». وتتحدث المذكرة حول أربعة مجالات للتعاون بين البلدين: الأول، يتعلق بالتعاون العسكري الذي سيتفق على تفاصيله في المستقبل؛ الثاني: يتحدث عن تدريبات مشتركة بين الطرفين، بينها مناورات بحرية وجوية في الشرق الأوسط؛ الثالث، التعاون في مجال القيام بنشاطات تأهب مشتركة؛ والرابع والأخير، حول تشكيل لجان عمل ومجلس تنسيق، لتنسيق التدريبات المشتركة، والتعاون في مجالات البحث والتطوير والتجارة الأمنية والتعاون العسكري. وتؤكد مذكرة التفاهم هذه أن هدف التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل هو التصدي للتهديدات الموجهة ضد سلام المنطقة وأمنها، من جانب الاتحاد السوفياتي، أو من جانب قوات خاضعة لسيطرته خارج المنطقة يمكن أن تفد إلى الشرق الأوسط (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ١١/٣٠ و١٢/١/١٩٨١، ص ٥).

كذلك، وقع شارون، أثناء وجوده في الولايات المتحدة، على عدد من الاتفاقات الأخرى، وهي تتعلق بقضايا أمنية واقتصادية، وقد جاءت نتيجة مباشرة لمذكرة التفاهم. فقد اتفق الجانبان، مثلاً، على السماح لاسرائيل بتصدير منتجات حربية تدخل في تركيبها أجزاء من صنع اميركي، إلى دول مختلفة في العالم. كذلك، جرى الاتفاق على السماح لاسرائيل بتحويل جزء من المساعدات الأميركية التي تقدمها لها الولايات المتحدة، للاستثمار في الصناعات الحربية الاسرائيلية. إضافة إلى ذلك، وقعت اتفاقات مفصلة في مجالي الاستخبارات والتجسس. وستقوم لجان العمل